المحاضرة رقم 4 المجتمع الدولي الحديث

3- المجتمع الدولي في العصر الحديث (1492- 1914):

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تطور القانون الدولي وتبدأ حسب المؤرخين من سقوط القسطنطينية سنة 1492، ويمتد إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914.

سوف نتطرق في دراستنا لهذا العصر إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من عام 1492 إلى 1815، أما الثانية فتمتد من عام 1815 إلى غاية 1914.

3-1- المجتمع الأوروبي (1492- 1815):

تميزت هذه الفترة بحدوث تغير جدري في المجتمع الأوروبي تمثل في انهيار النظام الإقطاعي وحلول نظام رأس مالي تجاري محله، مع نهاية سلطة البابا والإمبراطور، ونتيجة لهذه التغيرات ظهر القانون الدولي الأوروبي يحكم العلاقات بين الدول الأوروبية المسيحية دون غيرها، حيث كانت هذه الدول الأوروبية تعتبر نفسها لمجرد كونها دولا مسيحية في وضع أسمى وأرقى من غيرها، وهذا الاعتبار أدى إلى تطبيق القواعد القانونية عليها دون غيرها من الدول غير المسيحية.

وترجع نشأة المجتمع الدولي في هذه المرحلة إلى عدة عوامل نذكر من بينها على سبيل المثال.

3-1-1- النهضة العلمية:

تميزت هذه الفترة بوضع أهم قواعد القانون الدولي من خلال العديد من المدارس، نذكر منها.

أ- مدرسة القانون الوضعي:

ينتمي إلى هذه كل من الفقهاء جنتليس (Jentiliess) (1552-1608)، والفقيه هوبز (Hibbes)، ترى هذه المدرسة أن القانون الدولي يستمد قوته الإلزامية بإرادة الدول الملتزمة بهذه المدرسة، فيضعون قواعد هذا القانون، ويتفقون على تطبيقه والالتزام به وفق معاهدات واتفاقيات يعقدونها فيما بينهم.

ب- مدرسة القانون الطبيعي:

ترى هذه المدرسة الفقهية أن القانون الطبيعي هو قانون ثابت وأبدي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ومن تم فهو قانون صالح للتطبيق على المجتمع الداخلي، وكذلك على المجتمع الدولي.

من أنصار هذه المدرسة الفقيه الألماني بوفندروف (Pufendrof) (1622-1694) والفقيه السويسري فاتل (Vattel) (1714-1767)، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن العلاقات بين الدول تحكمها قواعد العدالة والإنصاف، وأن أساس التزام الدول بهذه القواعد هو اكتشاف العقل لها قبل إرادة الإنسان فيها.

ت- المدرسة التوفيقية:

وفقت هذه المدرسة بين المدرستين بحيث ترى أن القانون الدولي يجد أسسه في قواعد القانون الطبيعي التي تعتمد على العقل خارج إرادة الإنسان إلى جانب

قواعد القانون الوضعي التي تنشأ بإرادة الدول، ومن أنصار هذه المدرسة الفقيه الهولندي جروسيوس (Grotius) (1583-1645).

3-1-2- الاكتشافات الجغرافية:

مهد اكتشاف القارة الأمريكية من طرف البحار الإيطالي "كريستوف كولومبوس" سنة 1492 لحركة استعمارية كبيرة جعلت الدول الأوروبية تتسابق من أجل كسب المستعمرات، حيث كانت انجلترا سباقة في ذلك وتبعتها بعد ذلك دول أخرى وهي اسبانيا، البرتغال، هولندا وفرنسا، وقد أدت هذه الاكتشافات إلى توسيع العلاقات الدولية السياسية والتجارية، ونجم عن ذلك تطور في العديد من القواعد القانونية الدولية، مثل حرية الملاحة، زمن الحرب والسلم، مبدأ التعويض عن الأضرار في البحار أو اليابسة واحتلال الأقاليم الخالية التي لا مالك لها.

3-1-3- حركة الإصلاح الديني:

نظرا لهيمنة الكنيسة الكاثوليكية وسلطة البابا، برزت حركة الإصلاح الديني (الألمانية) بقيادة مارتن لوثر 1517 تطالب بالإصلاح الديني ومقاومة التدخل الأجنبي في صورة البابا، وعلى اثر هذه الحركة انقسمت أوروبا إلى مجموعتين من الدول، دول تناصر الكنيسة كألمانيا، اسبانيا والنمسا، ودول أخرى تعتنق المذهب البروتاستانتي وتعارض الكنيسة وتطالب بالتحرر الديني والاستقلال عنها كالسويد، الدنمارك وفرنسا.

لكن تأثير حركة الإصلاح الديني في الوصول إلى الشكل الحديث للعلاقات الدولية كان مرتبطا باستغلال الصراع الديني لأغراض سياسية بهدف التوسع

وكان هذا هو أساس ما يعرف في التاريخ الأوروبي الحديث بحرب الثلاثين عاما (1618-1648) التي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا 1648.

3-1-4- معاهدة وستفاليا لعام 1648:

تعتبر هذه المعاهدة التي تم توقيعها في 24 أكتوبر 1648 من الوثائق الدولية المكتوبة الأولى التي وضعت أسس القانون الدولي الأوروبي، كما أصبحت الأساس الذي تستند إليه الدول الأوروبية في تنظيم علاقاتها، وشمل مضمونها:

- مبدأ المساواة بين الدول.

- زوال سلطة البابا وبقائها في الجانب الديني فقط.

- حل المشاكل الدولية على أساس المصلحة المشتركة.

- ظهور فكرة المؤتمر الأوروبي الذي يضم مختلف الدول الأوروبية.

- الاتجاه نحوى تدوين قواعد القانون الدولي.

- إقرار نظام السفارات الدائمة بين الدول الأوروبية تحقيقا للاتصال الدائم بينهم.

- احترام المعاهدات الدولية التي تقام بين الدول على أساس التراضي.

ومع منتصف القرن 18 سمح للدولة العثمانية بأن تكون فردا من المجتمع الدولي بموجب معاهدة باريس للسلام عام 1856، ثم إيران واليابان، ومن تم تخلص القانون الدولي العام من فكرة كونه قانونا أوروبيا دو طابع مسيحي.

3-1-5- الثورتان الأمريكية والفرنسية:

لقد كانت المستعمرات الثلاث عشر التي أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة والواقعة بين كندا والمكسيك خاضع لتاج بريطانيا، ونظرا للنزاعات الاستقلالية قامت ثورة مضادة للتاج البريطاني انتهت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، وبعدها حددت هذه الأخيرة سياستها إزاء أوروبا في تصريح رئيسها مونرو عام 1823، تضمن هذا التصريح مبادئ أساسية أهمها:

- عدم التدخل في شؤون أمريكا وعدم احتلال جزء منها لأنها حرة ومستقلة.

- عدم تدخل الولايات المتحدة في شؤون أوروبا إلا في حالة الدفاع عن نفسها.

أما الثورة الفرنسية فقد قامت عام 1789 وكان الهدف منها هو القضاء على استبداد الملوك وطغيانهم منادية بحقوق الإنسان والدفاع عن حريات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، بل أكثر من ذلك أعلنت عن تقديم العون والمساعدات للشعوب التي ترغب في استعادة حريتها.

3-2- المجتمع الدولي (1815- 1914) مرحلة التحالف والمؤتمرات:

تميزت هذه المرحلة بعقد المؤتمرات الدولية وإبرام المعاهدات الدولية والعمل على تحرر القانون الدولي من الطابع الأوروبي، وهذا بعد اشتمال المجتمع الدولي لدول غير أوروبية كالولايات المتحدة الأمريكية، ثم التخلص من الطابع المسيحي وذلك بعد السماح للدولة العثمانية بأن تكون فردا من المجتمع الدولي بموجب معاهدة باريس للسلام عام 1856، ثم إيران واليابان، ومن تم تخلص القانون الدولي العام من فكرة كونه قانونا أوروبيا دو طابع مسيحي.

3-2-1- التحالف الأوروبي (مؤتمر فيينا 1815):

نجم عن مؤتمر فيينا المنعقد في عدة جلسات بين سبتمبر 1814 وجوان 1815 تحالف أوروبي في 26 سبتمبر 1815 سمي "بالتحالف المقدس" مشكلا من روسيا، بروسيا والنمسا، جاء لضمان الاستقرار السياسي في أوروبا، وذلك بقمع الحركات الثورية والحفاظ على العروش والأوضاع الإقليمية في القارة، انضمت إليه فيما بعد كل من فرنسا، السويد، النرويج، إسبانيا، الدنمارك وإيطاليا، من أجل تطبيق مبادئ الدين المسيحي في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأوروبية بغرض الحفاظ على مماليك هذه الدول الكبرى وقمع أي ثورة ضدها.

3-2-2- مبدأ القومية:

لقد كان للقومية دور بارز في العلاقات بين الدول، خاصة بين القرن 19 وبداية 20، مفاده هو أن من حق أي أمة أن تكون لها دولة تمارس فيها سيادتها وتتمتع باستقلالها داخلها، بما يسمى بحق تقرير مصيرها. وقد ساهم هذا المبدأ في العديد من الحالات، منها انفصال اليونان عن الدولة العثمانية سنة 1830، انفصال بلجيكا عن هولندا واستقلالها سنة 1831، تحقيق الوحدة الإيطالية (1859-1871)، والوحدة الألمانية 1871.

3-2-3- ظهور المؤتمرات:

لقد تعددت المؤتمرات والمعاهدات في القرن 19 حيث كان لها دور كبير في تطور المجتمع الدولي ووضع القواعد الأساسية للقانون الدولي العام. نذكر منها مؤتمر باريس 1856 الذي أقر السماح لتركيا غير المسيحية بدخول هذا المجتمع، مؤتمر لندن الذي نص على فتح المضائق في حالات السلم للعمارات الحربية

للدول المتحالفة للحفاظ على تنفيذ اتفاقية باريس 1856 ، مؤتمرات برلين في 1878 و1884 و1885 التي تم من خلالهم تقسيم القارة الإفريقية.

إذن يرى البعض أن تعدد هذه المؤتمرات هو في حد ذاته ظاهرة من ظواهر بداية التنظيم الدولي بصورته المعاصرة، وأن مؤتمرات لاهاي (1899-1907) تعد هي الأخرى من المقدمات الأساسية التي عبدت الطريق أمام التنظيم الدولي القائم الآن.